

## الفصل الثاني (الشراء من الخارج)

### الشراء من الخارج:

يقصد به الشراء من خارج الدولة.

### أسباب الشراء من الخارج:

1. عدم تواجد إحتياجاتها في السوق المحلي.
2. إمكانية حصول المنشأة من الخارج للإحتياجات بتكلفة أقل.
3. ضمان إستمرار التوريد وعدم الإعتماد على المصادر المحلية فقط من ما يحمي المنشأة وقت الأزمات المحلية.
4. الجودة العالية ونقل التكنولوجيا.
5. زيارة المنافسة بين الموردين في الخارج والداخل بما يعود بالفائدة على المنشأة.
6. سهولة الإتصال بالعالم الخارجي و ذلك بسبب تطور وسائل النقل والإتصالات.
7. عندما تصدر المنشأة منتجاتها إلى دول معينة قد تفضل المنشأة في هذه الحالة توفير إحتياجاتها من هذه الدول لتقوية علاقات التعاون و تدعيم الولاء المتبادل.
8. ترتبط بعض الدول باتفاقيات التبادل التجاري مما يلزم بعض المنشآت بتوفير إحتياجاتها من منشآت الدولة الأخرى.

### مشاكل الشراء الخارجي:

1. لا تنتهي عملية الشراء بمجرد تحديد العقد او امر الشراء حيث ان على الرغم من قانونيته إلا أنه لا يضمن حق المشتري في الحصول على إحتياجاته في الوقت المناسب او بالموصفات المحددة وبالخدمات المطلوبة والكميات المحددة.

2. هناك اطراف اخرى تدخل في عملية الشراء مثل شركة النقل وقد تحدث مشاكل بسببها.

3. لابد من حساب التكاليف الكلية بدقة وذلك لكي نفاضل بينها وبين الشراء المحلي ويدخل فيها السعر وتكاليف الشحن و تكاليف رفض بعض الكميات أو الأصناف و تكلفة تأخير التوريد و ت.المخزون الإحتياطي الواجب الإحتفاظ به لمواجهة إحتتمالات التأخير و ت.رأس المال المقيد في خطاب الضمان او المعطل في حساب مفتوح او اعتماد مستندي.

4. درجة الإختلاف في اللغة والأنظمة والقوانين.

5. البعد المكاني وصعوبة النقل في بعض الحالات.

**اختيار الموردين والتفاوض معهم:**

1. نقوم بتجميع المعلومات عن الموردين الخارجيين.

2. نقوم بزيارة المصانع.

3. يمكن ان نلجأ للممثلين التجاريين للموردين.

- تعتبر عملية التفاوض مع الموردين الخارجيين صعبة بسبب اللغة و القوانين والتوقيت.

**-خطوات إجراءات الشراء من الخارج : (الترتيب هام)**

1. تحديد الإحتياجات الإستيرادية.

2. تحديد مواصفات الجودة المطلوبة.

3. البحث عن مصادر التوريد المناسبة والممكنة.

- 4.التفاوض بين المشتري والمورد للوصول إلى إتفاق على تفاصيل عقد الشراء الدولي.
- 5.تحديد شروط التسليم.
- 6.تحديد شروط السداد.
- 7.الحصول على الفاتورة المبدئية.
- 8.الإتصال بشركات الشحن لتسديد ثمن البضاعة، إذا كان الشحن على المشتري.
- 9.الإتصال بشركات التأمين ضد اخطاء البضاعة (إذا لم يكن عقد الشراء قد تضمن ذلك).
- 10.تسليم البضاعة إلى شركة الشحن وفقاً لشروط السداد.
11. تسديد المستندات المطلوبة حسب شروط السداد.
- 12.سداد قيمة البضاعة حسب شروط السداد.
- 13.إستلام البضاعة في مكان وصولها النهائي حسب شروط التسليم.
- 14.القيام بإجراءات التخليص الجمركية على البضاعة.
- 15.سداد الرسوم الجمركية.
- 16.نقل البضاعة إلى مستودعات الشركة.
- 17.فحص البضاعة وإعداد تقارير الإستلام والفحص.
- 18.تخزين البضاعة وفقاً لقواعد التخزين بالشركة.

## الإعتمادات المستندية:

هو خطاب موجه إلى مستفيد ( البائع، المصدر ) بواسطة بنك يتعهد هذا البنك بتنفيذ السداد إلى المستفيد نيابة عن المشتري مقابل البضاعة المشحونة او الخدمة المقدمة ويتسلم المستفيد حقوقه عندما يقوم بتسليم المستندات المطلوبة وفقاً لشروط خطاب الإعتماد.

**ملاحظة ←** البنك يتعامل في الاوراق ولا يتعامل مع مواصفات البضاعة.

**خدمات الإعتماد المستندي:ـ**

**البنك يقوم خدمة للبائع والمشتري:**

**البائع:**

1. يتسلم البائع قيمة البضاعة بمجرد تسليمه مستندات الشحن للبنك المفتوح لديه الإعتماد.

2. المشتري يكون على ثقة تامة عند الدفع و أن البنك سيحصل له من البائع على كافة المستندات المحددة والمتفق عليها.

• **أنواع الإعتمادات المستندية:**

**اولاً من وجهة النظر القانونية والفنية:ـ**

1. **الإعتمادات المستندية الغير قابلة للإلغاء:**

هو اعتماد نهائي من المشتري يشكل إلتزام لا رجوع فيه من قبل البنك و تعهد منه نحو المستفيد

2. **الإعتمادات المستندية القابلة للإلغاء:ـ**

لا يستخدم هذا النوع إلى في حالة المعرفة التامة بين البائع والمشتري وهو لا يمثل إلتزاماً من الناحية القانونية ويمكن تعديله او إلغائه في أي وقت دون إبلاغ المستفيد.

3. الإعتماد المشتري الغير قابل للتحويل:

الأصل في الإعتمادات المستندية انها غير قابلة للتحويل.

4. الإعتماد المستندي القابل للتحويل:

يحق للمستفيد ان يحول الإعتماد إلى مستفيد اخر سواء بكامل قيمة الإعتماد او بجزء منه.

ثانيًا التقسيم من حيث طريقة الدفع:

. اعتمادات الإطلاع : يتم دفع قيمة المستندات بمجرد الإطلاع عليها.

. اعتمادات القبول : يتم تسليم مستندات الشحن ويقوم المستورد بتوقيعه بالقبول على الكمبيالة المصاحبة للمستندات والتي تستحق الدفع في العادة في مدة تتراوح من شهر إلى ثلاث شهور .

. اعتمادات تسمح بالدفع مقدمًا : في حالة إحتياج البائع لشراء مواد خاصة لتصنيع الطلبية بالإتفاق مع المشتري.

• مصاريف دفع الإعتماد المستندي :

يتم تحمل التكاليف بالإتفاق بين البائع والمشتري.

• إستقلالية الإعتماد المستندي:

المبلغ الموضوع في الإعتماد المستندي لا يتم إعتباره ضمن نقود المشتري ، حيث في حالة الحجز على امواله يتم الحجز على كافة الاموال إلا الأموال الموضوعة في الإعتماد المستندي حيث تعتبر هذه الأموال خارج ملكيته.

مكتبة تالته نظم لجميع المحاضرات في كل المواد

<https://drive.google.com/drive/folders/1krvkVw6ySqpa8t40>

[Lbj\\_n78gGz8LISJD](https://drive.google.com/drive/folders/1krvkVw6ySqpa8t40)